عن الهويّة ومخاطرها

إلى عفيف دمشقيّة وغسان كنفاني

«إنت لبناني زيادة عن اللزوم.»

«إنتَ مِشْ لبناني، إنتَ مش ممكن تكون لبناني.»

خلال الشهور الماضية اتُّهمتُ اتهامَيْن متناقضَيْن: الأوّل هو أنّني، في ما أَكْتبه للأطفال والأحداث، لبنانيٌّ أكثر مما ينبغي. والثاني هو أنّني، بدفاعي عن المدنيين في مخيّم نهر البارد، لستُ لبنانيًّا لأنّني لا أقف إلى جانب «جيشي الوطني.» إنّهما، والحقُّ يقال، اتّهامان جعلاني أتأمّل في معنى أن أكون عربيًّا، وفي معنى أن أكون لبنانيًّا. إذ هل يُمْكن أن أكون كاتبًا للأطفال العرب إذا كان مسرحُ قصصي كيانًا مخصوصًا هو لبنان، أو كانت بعضُ الكلمات والتعبيرات المستخدمة فيها نابعةً من وحي الخصوصية اللبنانية؟ وهل يمكن أن أكون لبنانيًّا حقًّا (أو قحًّا) إنْ لم أُساير الإجماعَ اللبنانيَّ (شِبْهَ) العامّ في الاستخفاف بمصير المدنيين في مخيّم نهر البارد، بل ومصيرِ الشعب الفلسطيني بأسره في لبنان، وغضِّ النظرِ عن انتهاك حقوق الإنسان فيه، بدعوى الكرامة والإباء والعنفوان والشرف؟

❖ ❖ ❖

كنتُ قبل ثلاثة شهور قد دُعيتُ إلى أحد البلدان الخليجية للقيام بجولةٍ على بعض المدارس والمكتبات، وقراءةِ قصصي للأطفال، والتوقيعِ عليها. وقَطَعَ التحضيرُ لهذه الزيارة أشواطًا مهمّة: فأَرسلتْ دارُ الآداب مئاتِ النسخ من كُتبي إلى ذلك البلد، وحُجزت البطاقةُ والفندق، وبدأ العملُ على طبع البوستر الخاصّ بالزيارة. ولكنْ، فجأةً، قرّرتْ واحدةٌ من الجهات الداعية (أي المموِّلة)، وهي تحديداً مديرةُ إحدى المدارس، أنّ كُتبي «**are too lebanese**» (لبنانيةٌ أكثر ممّا ينبغي)، من حيث استخدامُها كلماتٍ «عاميةً لبنانيةً» أو كلماتٍ غيرَ عربية. وأضافت المديرةُ أنّ في كُتبي تجديفًا على الدِّين لكوني أستخدم كلمةَ «ملعون» في نعتِ ولدٍ مهضومٍ... لا في نعتِ الشيطانِ الرجيم. وعليه، وبناءً على «لبنانيّتي المُبالَغِ فيها،» معطوفةً على التجديفِ المذكور، فقد حَكمت اللجنةُ الداعيةُ بوجوب سحب دعوتي بعد أن زال أحدُ المموِّلين الرئيسين لها.

لم أُخْفِ انزعاجي من هذه المعاملة: فقد كانت تلك هي المرةَ الأولى (ولا إخالها الأخيرةَ) التي تُلغى فيها دعوتي إلى أيّ مكان؛ وفي ذلك شيءٌ من المهانة الشخصية، لواحدٍ مثلي يُعاني بعضَ أعراض البارانويا، وقلةُ اعترافٍ بتجربةٍ وليدةٍ بالتأكيد لكنّها أصابت حظًّا لا بأسَ به من النجاح في لبنان، سواءٌ على مستوى المبيعات أو على مستوى إثارة النقاش في أدب الأطفال المنشود. غير أنّ الانزعاجَ الشخصي كان ضئيلاً قياسًا إلى الأسى الذي غَمَرني إزاء «مسؤولة» تربوية يَستبيح بلادَها الإسرائيليون والأميركيون والسّلفيون، فلا تُسْهم في إنشاء حملة شعبية لإغلاق قاعدة العيديد الأميركية حيث انطلقت الطائراتُ لتَقتلَ عشراتِ آلاف العراقيين، بل تقرِّر أن تحارب كاتبًا ناشئًا للأطفال.

لكنْ دعونا الآن من ذلك، ولنتحدّثْ قليلاً عن اللغة العربية التي قلّما كتبتُ عنها في الآداب مع أنّها شُغلي الشاغل منذ أن تورّطتُ مع أبي د. سهيل والشهيد د. صبحي الصالح في تأليف معجم عربي ـ عربي منذ أكثر من ربع قرن.

سماح إدريس

(التتمة ص ١١٤ ـ ١٢٠)

عن الهويّة ومخاطرها

بدايةً، ما الدِّقة في أن نقول إنّ هذه المفردةَ أو تلك «عاميّةٌ لبنانيةٌ» قبل أن نَحْتكمَ إلى المعجم لنتبيّنَ إنْ كانت فعلاً كلمةً غيرَ قاموسية؟ إنّ تصرّف المديرة «الحريصة» على اللغة العربية يذكّرني بتلك المعلّمة التي دأبتْ قبل أعوام على أن تضع دائرةً حمراءَ حول كثيرٍ من الكلمات التي كانت ابنتي سارية تَخطُّها عند كتابة «جملٍ مفيدة،» بدعوى أنّها «عاميةٌ لبنانية.» ومن هذه الكلمات «حَطّ» و«كَبّ»... وكنتُ دومًا أكتب للمعلّمة ما يؤكّد أنّ هذه الكلمات قاموسية، وأنّها استُخدمتْ في الشعر الجاهلي أو القرآن الكريم. إلى أنْ صارحتُها في اللقاء السنوي بين المعلّمين والأهل بأنّها ـ بدوائرها الحمراءِ الاستبدادية التي لا تستند إلى أيّة معرفةٍ معمّقةٍ باللغة ـ تُعاقب «سارية» على أخطاء لم تقترفْها، بل وتنفّرها من اللغة العربية أيضًا. ولعلّ المديرةَ الخليجية، كما أرى، وَقَعتْ، هي الأُخرى، في المطبّ ذاته: فما توهَّمتْه في قصصي من العامية اللبنانية إنّما يجد أصولَه في الفُصْحى، مثل «كَمَش» و«مُقْرف» و«المصاري» و«انبسط» و«زهقان» و«نَقَز» و«مهضوم» ـ وجميعُها، بلا شكّ، أقربُ إلى ذائقة الطفل أو الطفلة من «قَبَضَ» و«مقزِّز» و«مال» و«سُرَّ» و«ضَجرَ» و«جُفِلَ» و«مستساغ»...

إنّ العامية، يا سيدتي، هي في أحد وجوهها توسيعٌ لدلالات بعض الكلمات الفصيحة. وهي ليست، في كلّ الأحوال، تشويهًا للفصحى، وإنّما «ابتَذَلَ» الناسُ عددًا من المفردات القاموسية حتى تَوهَّم أمثالُك أنّها غيرُ ذلك. ويكفي أن أُوردَ بعضًا من تلك المفردات التي ذَكَرها الكاتب الراحل الأستاذ أحمد أبو سعد في قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية[1]: جَلَط (أيْ كَذَب)، عَيَّط (بمعنى صاح)، زَلَطَ (بمعنى عَرّى، وأصلُها من زَلَطَ اللقمةَ أي ابتَلَعَها بسرعة)، شَطَفَ (أيْ غَسَل)، بَسَطَه (بمعنى سَرَّهُ)، جُمْعة (أيْ أسبوع)، مَرَة (بمعنى امرأة)، شويّ (بمعنى قليل). هذا ناهيك بأنّ كثيراً من كلماتنا العامية وردتْ في لهجات عربية قديمة («نجاص» بدلاً من «إجّاص» في لهجة أهل اليمن،...). والمهمُّ من ذلك كلّه أنّ استخدامي بعضَ الكلمات التي يُظَنُّ أنّها عامية (وأحيانًا هي كذلك، ولا خجل!) يَهْدف، أوّلَ ما يَهْدف، إلى تحبيب الأطفال باللغة العربية، التي باتت ـ بسببٍ من استخدامها المتقعِّر والوعظي والأخلاقوي المقيت ـ مرادفةً للبشاعة والمَلَل.

أما إذا انتقلتُ إلى استنكار المديرة الخليجية استخدامَ كلمة «ملعون» في وصف أسامة (بَطَلِ قصصي) الذَّكيِّ الفَطِن على سبيل التحبُّب، بدلاً من أن ينحصرَ استخدامُ تلك الكلمة في وصف الوسواس الخنّاس، فذلك ممّا يُمْكن إدراجُه في باب جهل تلك المديرة بما يسمّى «توسيعَ الدلالة.» فمن المعروف، لدى كلِّ مَنْ يلمّ بالعربية، أنّ ثمة كلماتٍ قد تكون وُضعتْ لِمعانٍ محدّدةٍ، ثم توسّعتْ دلالتُها لتشيرَ إلى معانٍ أخرى: ككلمة «شاطر» التي باتت تعني الحاذقَ بعد أن

١ ـ بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

كانت تعني الخبيثَ المحتالَ، وككلمة «الكُفْر» التي يبدو أنّها كانت في الأصل تفيد التغطيةَ ثم تطوّرتْ لتعني الإلحادَ. وبناءً عليه، فإنّ قَصْرَ استخدامِ «ملعون» على الشيطان (لَعَنَه اللّهُ بالمناسبة) إفقارٌ للّغة، وتقزيمٌ لها، وإسهامٌ (ربما عن غيرِ قصدٍ) في إبقائها غريبةً عن الحاضر وبعيدةً عن أطفالنا المعاصرين.

وأما استنكارُ المديرة «القومية» لاستخدامي مفرداتٍ أجنبيةً (وهو ما يؤكّد في نظرها «لبنانيّتي المُبالَغَ فيها»)، فأقلُّ ما يُقال فيه إنّه سخيف. إذ ما ترانا نَفْعل إذا رَغب بطلُ القصة في تناول الهمبرغر أو البيتزا؟ أنُجْبره على أكلِ الثَّريد أو الدَّجاج المشويّ مثلاً؟ وما الجريمةُ التي اقترفتُها إذا استخدمتُ كلماتٍ أجنبيةً في الحوار من قبيل «أوكي» و«باي،» بدلاً من «مُوافِق» و«وداعًا»؟ هل ستنهار لغةُ القرآن، وتبيد أمّةُ الإسلام؟

قليلاً من التَّبَحْبُح (وهذه كلمةٌ ذاتُ أصولٍ قاموسيةٍ هي الأخرى!) في التعامل مع لغتنا يا عزيزتي؛ فمِنَ الحُبِّ ما قَتَل! وتذكّري أنّ إحدى أبرز الوسائل لتدخُّل «الغرب» في ثقافتنا إنّما تأتي بسبب تزمُّتنا. وإليكِ، في هذا الصدد، المعلومةَ التاليةَ التي تُثْبت اهتمامَ الإدارة الأميركية بكُتب الأطفال العرب بعد أن استشعرتْ قلّةَ اكتراث هؤلاء، للأسف، لما يُنْتَجُ لهم بشكلٍ عامّ. فقد نَقَلتْ جريدةُ السفير في ٨ / ٥ / ٢٠٠٧ عن موقع «أميركا إنْ أرابيك» أنّ وزارةَ الخارجية الأميركية أعلنتْ عن «برنامجٍ تعليمي وتثقيفي في العالم العربي» تمّ بموجبه إرسالُ أكثر من ٧ ملايين كتاب مترجَم (نعم ٧ ملايين) إلى الفصول المدرسية في البحرين والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب. وتضمّ هذه الملايينُ ٢٠٠ عنوان من كُتب الأطفال مترجَمةً إلى العربية، «وبشكلٍ يُناسب الثقافةَ العربية» (؟)، وتوزّعها دارُ نشر «سكولاستكْ» ضمن برنامج «مكتبتي العربية» الذي أسّسته هذه الدارُ وتموّله وزارةُ الخارجية الأميركية من خلال «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط.» ولكي تَضْمن الدارُ المذكورةُ ألاّ تتمّ قراءةُ هذه الكتب على هوى القارئ العربي (فهذا سيكون جريمةً كما يبدو)، فقد أَرفقتْ نُسَخَها «المُهْداةَ» بدليلِ مُعلِّم (Teacher's Guide)، فضلاً عن عقْدِها دوراتٍ تدريبيةً للمدرِّسين لتعليمهم «كيفيةَ استخدام هذه الموادّ الجديدة»!

إذن، وزارةُ الخارجية الأميركية، سفيرةُ الحرية والديموقراطية إلى العالم العربي، قرّرتْ أن ترأف بأطفالنا العرب، وأن تَدْخل ميدانَهم بقوةٍ وشهامةٍ وأَرْيحيّة: ٧ ملايين كتاب مترجَم، وتدريب، وأدلّة تعليمية. أما نحن العرب، ومنهم حضرتُكِ أيَّتها المديرةُ العزيزة، فنشمئزّ من بضع كلمات إنجليزية أو «لبنانية»... أيْ نَقْبل بملايين الكتب المترجمة كليًّا عن الإنجليزية، ونمتعض من كلمتيْن من العامية (أو ما توهَّمْنا أنّه كذلك) ومن الإنكليزية إذا دَخَلتا أحدَ كتبنا العربية!

وكي لا يساءَ فهمي فإنّني أشدِّد على أنّني لا أعترض، من حيث المبدأ، على ترجمة كتب الأطفال الأجنبية إلى العربية. ولكنّني أتحفّظ عن بعض الأمور الأساسية: أ) أن تكون وزارةُ الخارجية الأميركية، ذاتُ التاريخِ الحافلِ بقتل أطفال

←

العراق وفلسطين ولبنان والسودان . . . ، إمّا مباشرةً أو عبر حليفها الإستراتيجي إسرائيل، هي مَنْ يُعطي أطفالَنا تلك الكتبَ، وهي مَنْ يختار «ما يناسب الثقافةَ العربيةَ» ؛ ب) أن تتحكّم تلك الوزارةُ بكيفية قراءة هذه الكتب نفسها عبر «المدرِّبين» و«دورات التدريب» ؛ ج) أن يُلقى هذا الفيْضُ الضخمُ، وبالمجّان، على السوق العربية ـ فذلك، كما لا يخفى على اللبيب، سيؤثّر سلبًا في إنتاجِ كتبٍ عربيةٍ للأطفال.

هذا فضلاً عن أنّ كثيراً من الكتب المترجَمة تكرِّس اغترابَ الطفل عن مجتمعه، وتنمّي تماهيَه مع ثقافاتِ نُخبٍ أخرى قد لا تكون بالضرورة معصومةً من العنصرية والطبقية، كما هو حالُ كثيرٍ من نخبنا نفسها. لكنّ هذا سيكون موضوعَ دراسةٍ لاحقةٍ موسَّعةٍ، كما آمل.

فلأَعُد الآنَ إلى تهمة: «أنا لبناني تُوماتْش (too much).» فإذا كانت «اللبنانيةُ الزائدةُ» تعني استخدامَ بعضٍ ممّا يُظنّ أنّه من العامية، فلا مانعَ من هذه التهمة لأنّها ـ كما بيّنّا ـ تهمةٌ باطلةٌ بسببٍ من كون تلك الكلمات العامية فصيحةً أو ذاتَ أصولٍ قاموسيةٍ. أما إذا كانت تعني إدراجَ كلمةٍ أو كلمتيْن بالإنكليزية أو الفرنسية، فأهلاً بهذه التهمة إنْ كانت تُسْهم في جعلِ القصة أكثرَ التصاقًا بالواقع، ومن ثم أكثرَ استمالةً للطفل العربي الذي يتعرّض يوميًّا للمؤثّرات اللغوية الخارجية عبر التلفزيون بشكلٍ خاصّ. وأما إذا كانت «اللبنانيةُ الزائدة» تعني أن يأكل أبطالي الهمبرغر والبطاطا والكوسى باللبن والشيخ محشي بدلاً من الأكلات «القومية» الجامعة (؟!)، فلا مانع من تلك التهمة هنا أيضًا (باستثناء ما يؤذي صحّةَ الأطفال أو يَدْعم الشركاتِ المعولمة). وأما إذا كانت تعني، أخيراً، أن أسيرَ على خطّ المعلِّم بطرس البستاني مثلاً، وغيره من المجدِّدين الذين لم يتردّدوا في أن يضمّوا إلى معجماتهم (كـ محيط المحيط، ١٨٦٩) الكثيرَ من «الألفاظ المولَّدة،» فلي الفخرُ في أن أكون لبنانيًّا. بل إذا كانت العروبةُ تعني التزمُّتَ، والجهلَ باللغة، والتهليلَ لـ «الخدمات الثقافية» التي تقدِّمها وزارةُ الخارجية الأميركية، وغضَّ النظر عن قاعدة العيديد مثلاً . . . فسَحقًا للعروبة!

❖ ❖ ❖

بعد أيام من بدء الاشتباكات بين الجيش اللبناني وتنظيم «فتح الإسلام» في مخيّم نهر البارد، قرّرت المجموعةُ التي أنتمي إليها، واسمُها «حملةُ المقاومة المدنية،» ومجموعاتٌ أخرى، أن تَعْقد مؤتمراً صحفيًّا في مخيّم البدّاوي حيث لجأ آلافُ النازحين من نهر البارد (يُقدَّرون اليومَ بعشرين ألفًا). كان الهدف من المؤتمر (تجدون نصَّ كلمة «حملة المقاومة المدنية» ص ١١٢ ـ ١١٣) إعلان موقفٍ مبدئيّ يَرْفض استهدافَ المدنيين في مخيّم نهر البارد بحجّة الثأر لكرامة الجيش، مع تأكيد وجوب إعطاء الفصائل واللجان الشعبية الفلسطينية (وكانت ما تزال ذات حضورٍ وازنٍ آنذاك) فرصةً لتسليم مَنْ غدروا بعناصر الجيش اللبناني في الشمال إلى القضاء ليُصار إلى محاكمتهم محاكمةً عادلةً. بعد انتهاء المؤتمر، الذي أُلقيتْ فيه حوالى سبع مداخلات لممثّلين عن منظّمات معنيّةٍ بحقوق الإنسان (وعلى رأسها منظّمةُ العفو الدولية

Amnesty International)، عَزَمَ بعضُ المشاركين على التوجّه، بصحبة عددٍ من النازحين، إلى مشارف مخيّم نهر البارد، تعبيراً رمزيًّا عن توق النازحين إلى العودة إلى مخيّمهم، واستنكاراً للقصف الذي لم يوفّر المدنيين (وكيف له أن يوفّرهم، والمخيّمُ أزقّةٌ وشوارعُ متداخلةٌ صغيرةٌ وبيوتٌ متلاصقة؟). وهنا كانت الخطّة تَقْضي بافتراشِ المشاركين الأرضَ أمام حاجز الجيش، وارتداءِ قمصانٍ ملطّخة بلون الدم، والتّماوت (أي التظاهر بالموت)، وحَمْلِ صورِ الضحايا المدنيين مع أسمائهم وأعمارهم (وكان هؤلاء قد بلغوا العشرين ذلك اليومَ مع أنّ السلطات اللبنانية لم تكن قد اعترفَتْ رسميًّا إلاّ بضحيّة مدنية واحدة!)، والتحدُّثِ إلى وسائل الإعلام الكثيرة الموجودة هناك. وقد أدّينا المهمةَ على خيْر وجه، رغم محاولة عناصرَ «مدنيةٍ» موالية للفريق الحاكم التحرُّشَ بنا واستدراجَنا إلى العراك. وكنتُ في طريق عودتي إلى سيّارتي المركونة على بعد خمس دقائق من مدخل المخيّم حين أَدْركني أربعةُ عناصر من الجيش اللبناني، فاستوقفوني وسألوني عن اللوحة التي أَحْملها. قلتُ إنّها تَحْمل اسمَ ضحيّةٍ مدنيّة. «إذنْ نحن قَتَلة،» قال أحدُ العسكريين المتصبّبين عرقًا. قلتُ، وقد استشعرتُ الخطرَ الوشيك، إنّ الضحيّة، في النهاية، قُتلتْ برصاص الجيش، رصاصِكم! سألني إنْ كنتُ لبنانيًّا. في أوضاع أخرى كنتُ سأتفلسف فأقول إنّني عربي ومن ثم لبناني، أو إنّني أُمَمي أولاً وعربي من بعد ذلك، أو... لكنّني، على وقع الانفجارات القريبة، وأمام الوجوه العسكرية الأربعة التي تَلْمع غضبًا، وجدتُ أنّ الاعترافَ (بل الاستنجادَ) بلبنانيّتي تكتيكٌ أكثرُ حكمةً. لبناني، قلتُ، طبعًا أنا لبناني. «إنْتَ مِشْ لبناني،» ردّ العسكريُّ بحزم. ظننتُه يَمْزح، فسحبتُ من جيبي الخلفي محفظتي التي أضع فيها بطاقةَ هويّتي، وأعطيتُه إيّاها. سألني عن عملي. أخبرتُه أنّني رئيسُ تحرير المجلة الفلانية، وأنّ اسمي كذا، وأَعَدْتُ اسمي على مسمعه بعد أن أضفتُ إليه لقبَ «دكتور» عَلَّ ذلك يَشْفع بي. «إنْتَ مِشْ دكتور،» ردَّ العسكري سريعًا، مضيفًا: «لو كِنْت دكتووور، ما وِقِفْت ضدّ جيشك.» وسرعان ما أضاف: «أنا دكتور» (من دون مطِّ الواو هذه المرة)، «دكتور بالقانون.» عظيم، قلتُ باسمًا، هذا قد يساعدنا على التفاهم، لكنّ أحداً لا يعطيكَ الحقَّ في نزعِ هويّتي؛ فأنا لبناني مثلك.

وَضع العسكري هويّتي في جيبه وأَصرّ على أنّني غير لبناني. ذكّرْتُه بأنّ الهويةَ لا تعني التماهي (أعتقد أنّني استخدمتُ كلمةً أخرى) مع الجيش، وإلاّ لما رأينا مثلاً تظاهراتٍ شعبيةً أميركيةً ضدّ قصف الجيش الأميركي للعراق. ردّ العسكري بأنّنا هنا في لبنان، لا في أميركا، وأنّ الحلّ الوحيد لاقتلاع «العكاريت» (المقصود فتح الإسلام) هو قصفُ المخيّم. أصررتُ على أنّ الحلّ هو في التفاوض مع الفصائل واللجان، ذاتِ التاريخ الطويل في المخيّم، حقنًا للدماء، ودرءًا لانهياراتٍ مضاعَفةٍ في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، وحفاظًا على الجيش الذي لا يُسْتبعَدُ أن تكون سياساتُ السلطة غير المسؤولة هي التي ورّطتْه في تلك المعارك (كان في ذهني، طبعًا، السماحُ الرسمي لعناصر «فتح الإسلام»

←

بالدخول عبر المطار لا عبر الحدود السورية وحدها، وما يَرِدُ من تقارير صحافية لسيمور هيرش وفرانكلين لام F. Lamb عن تمويلٍ سلطوي ـ سعودي بَنْدري ـ أميركي لهم في السابق بهدف مواجهة حزب اللّه «الشيعي» في المستقبل القريب، ناهيكم بالعفو عن قَتَلةٍ «إسلاميين» والاتفاق معهم لاحقًا ـ كما يبدو ـ على الاشتراك في حفظ الأمن في... مخيّم عين الحلوة). لكنّ العسكري ألَحَّ على لالبنانيّتي، وعلى أنّني أشوِّه «سمعةَ الجيش» أمام العالم. قلتُ إنَّ «لبنانيّتي،» كما أفْهمها، تَشْمل الحرصَ على أرواح المدنيين وممتلكاتهم، وأنّها تعني أيضًا الحرصَ على النصوص الدولية التي وقّعتْها الدولةُ اللبنانيةُ بخصوص حقوق الإنسان. في النهاية، تدخَّلَ أحدُ الضبّاط المدنيين (من قسم المخابرات على الأرجح)، فأبدى احترامَه لي رغم «موقفي الخاطئ الذي يَخْدم مَنْ يحاول تشويهَ سمعة الجيش.» سألتُه، على سبيل الدعابة، إنْ كان يعتقد أنّني لبناني (ولم يكن قد سَمع ما دار بيني وبين العسكري الأول من حوارٍ متشنِّج). أجابَ رجلُ المخابرات أنْ نعم، طبعًا أنا لبناني. حينها طلبتُ إليه، وبشيء من النشوة، أن يُخْبر زميلَه العسكري بذلك. استرددتُ بطاقةَ هويتي، وهاتفًا محمولاً كان العسكريُّ قد صادره من رفيقتي الإيرلندية بعد أن ظَنَّ أنّها تسجِّل خطابَه عليه (متوعِّدًا إيّاها بأن يَكْسر رجلَيْها في المستقبل!)، وعدتُ إلى سيّارتي.

وتوالت الأيامُ، ورحتُ أتأمّل في معنى أن أكون لبنانيًّا، ولاسيَّما وسطَ ما يسمّى بـ«الحالات الاستثنائية،» كالحالة التي يُفترض أنّنا نعيشُها اليومَ بعد أن غَدَر مقاتلون (غالبيّتُهم غيرُ فلسطينيين) بالجيش اللبناني، فحاصر هذا الجيشُ المخيّمَ (وغالبيّةُ سكّانه فلسطينيون). ثم تواترت الأنباءُ عن تعرُّض مدنيين فلسطينيين (وبينهم صديقان عزيزان) للإهانة عند حواجز الجيش، وللاحتجازِ فتراتٍ تمتدّ بين ساعةٍ وتسعة أيام (!)، والضرب. وقامت المنظمةُ الفلسطينية لحقوق الإنسان (رئيسُها الأستاذ محمود الحنفي) بتوثيقِ ستين حالة انتهاكٍ (نفاها الجيشُ طبعًا).[1] ونَشرتْ وكالةُ رويترز شهاداتٍ لمدنيين فلسطينيين: أحدُهم (أبو محمد، فلسطيني، ٣٥ عامًا) تعرَّض للضرب المبرِّح، وآخرُ (شاب، ١٧ عامًا) قُطِعَ جزءٌ من أُذُنه جرّاءَ الضرب، ومُمرِّضٌ ضُرِبَ بالهراوات والكرابيج على ساعديْه لأنّ الجيش اتّهمه بمعالجة عناصر «فتح الإسلام» وبيعهم أدويةً. كما قامت هيومان رايتس واتش (نديم حوري) بعرض شهاداتٍ مماثلة. ولعلَّ هذه الانتهاكات كانت من أسباب قرار عددٍ كبيرٍ من الشبّان الفلسطينيين عدمَ مغادرة مخيّم نهر البارد، وإيثارَهم التعرُّضَ للقصف (وربّما الموت) على الضرب والشتم.[2]

وبلغ الأمرُ ذروتَه مع تظاهرةٍ سلْمية جَرَتْ في ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٧. فبعد أن ضاق مخيّمُ البدّاوي، الذي لا يتجاوز الكيلومتريْن، بالنازحين الجدد (حوالى عشرين ألفًا كما ذكرْنا)، وبعد أن شَعَرَ النازحون بانسدادِ آفاقِ الحلّ، ولاسيّما

---

١ ـ القدس العربي، ٧/٧/٢٠٠٧.

٢ ـ AFP News Brief, "Lebanese Defend 'Abused Palestinians,' From Siege Camp," Daily Star, 7/7/2007.

عقب إعلان «رابطة علماء فلسطين» تعليقَ مبادرتها التفاوضية مع «فتح الإسلام،» خرج متظاهرون فلسطينيون ولبنانيون ودوليون في مسيرةٍ سلْمية تعبِّر عن رغبة أهالي نهر البارد في العودة إلى بيوتهم. لكنّ بعضَ المتظاهرين المتحمِّسين انحرفوا عن الخطّ الذي رسمه منظِّمو التظاهرة، وخرجوا من البدّاوي، فسارع بعضُ المنظِّمين إلى محاولة وقفهم وإعادتهم إلى المخيّم بدلاً من الخروج إلى الطريق العامّ حيث أحدُ حواجز الجيش. لكنّ الرصاص انهمَرَ على المتظاهرين (قيل إنّ طرفًا ثالثًا، من خارج التظاهرة والجيش معًا، هو مَنْ بادر إلى إطلاق النار). كما تعرَّضَ «مدنيّون لبنانيون» للمتظاهرين مستخدمين السكاكينَ والعصيَّ، من دون أن يتدخَّل الجيشُ اللبناني لحماية أولئك المتظاهرين. النتيجة أنّ شهيديْن مدنييْن فلسطينييْن سقطا، هما محمد أحمد الجندي (٦١ عامًا) وحسام مزيان (٢٥ عامًا)، فضلاً عن خمسة وثلاثين جريحًا.(١)

نعم، لقد أخطأ مَنِ انحرفَ بالتظاهرة عن خطّها المرسوم (وهو، بالمناسبة، أمرٌ كثيرُ الحدوث في جميع بلدان العالم). ولكنْ هل يكون عقاب ذلك هو القتل العمْد... علمًا أنّ المتظاهرين لم يكونوا يَحْملون أيَّ سلاح أو أدوات حادّة، ولم يهدِّدوا حياةَ أيٍّ من عناصر الجيش، وذلك بحسب كلّ الشهود؟ وفي هذه الحالة، هل ينبغي على المرء تقديمُ أولويّاته «الوطنية» (دعْم الجيش الوطني) على المبادئ الأخلاقية والإنسانية والقانونية؟

إنّ استخدامَ عناصر الجيش اللبناني للسلاح، بحسب هيومان رايتس واتش، يتناقض مع «المبادئ الأساسية» التي أقرّتها الأمُم المتحدة «بصدد استخدام العنف والقوة النارية من قِبل مسؤولي إنفاذ القانون» **UN Basic Principles on the Use of Force & Firearms by Law Enforcement Officials.** فهل تَقْضي المسؤوليةُ الوطنيةُ بالسكوت عن قتل الأبرياء «إلى أن تنتهي ظاهرةُ فتح الإسلام» كما يوحي بذلك البعضُ، والسكوتِ عن انتهاك «المبادئ الأساسية» الواردة أعلاه، لمجرّد أنّنا نَكْره «فتحَ الإسلام»؟ أترانا سنكرِّر خطأَ مَنْ صمتوا زمنَ «الوصاية» عن انتهاكات السلطة السابقة بحقّ المتظاهرين المدنيين اللبنانيين... وأحيانًا أمام قصر العدل بالذات؟!

وزاد الطينَ بلّةً أنّ القسمَ الأعظمَ من الإعلام تواطأَ مع الانتهاكات بإغفاله ذِكْرَها، وأنّ القسمَ الأعظمَ من «المعارضة» (يَصْعب تمييزُها من «الموالاة» أحيانًا!) غضّت النظرَ عنها هي الأخرى... حتى ليصحّ القولُ، اليومَ وغدًا وبعدَ غد، إنّ مخيّم نهر البارد قد دُمِّر على يد فتح الإسلام والجيش اللبناني معًا، بتخطيطٍ خبيثٍ من السلطة وحلفائها، وسكوتٍ من المعارضة ومَنْ وراءها، وتواطؤٍ من الإعلام، وتسويغٍ من المثقفين!

الآن أُدركُ ما كان يجب أن أجيبَكَ به أيُّها العسكري، الذي أُقدِّر ما يعانيه أمامَ زمرةِ القَتَلة المصدَّرين إلينا من الخارج في معظمهم. لا، أنا لستُ لبنانيًّا، ولا أريد أن أكون لبنانيًّا، بالمعنى الذي تشير إليه. فلبنانُ الذي أريد هو وطنٌ يحترم

←

١ ـ Human Rights Watch, http://hrw.org/english/docs/2007/07/04/lebano/6328.htm.

القانون ويحترم المدنيين. إنَّه وطنٌ يبحث عن الحقيقة (لا «الحقيقة») وراء مأساتنا الراهنة. إنَّه وطنٌ يريد تحديداً، وباستعارةٍ للجملة المعروفة المملّة عن قَتَلة الرئيس رفيق الحريري مع بعض التحوير، أن يَعْرف: مَنْ أَدْخل عناصرَ فتح الإسلام إلى لبنان، ومَنْ مَوَّلها، ومَنْ سلَّحها، ومَنْ دربّها... ومَنْ قرّر التخلّي عنها حين انقلب السِّحْرُ على الساحر؟

لبنانُ الذي أريد هو الذي لا يفرِّق بين «مصلحته العليا» ومصلحةِ الشعب الفلسطيني المقيمِ على أرضه، فيعاملُ هذا الشعبَ كما تمليه عليه موادُّ القانون ومشاعرُ الأُخوّةِ والعروبةِ والإنسانية، ويقرُّ له بكاملِ حقوقه المدنية.

لبنانُ الذي أريد هو لبنانُ الإعلامِ الصادقِ الموضوعي، لا الإعلامِ الذي تحوَّلَ بوقَ دعايةٍ للوطنية المعسكَرةِ العمياء.

إنّه لبنانُ الأغنية، لا النشيدِ العسكري (أرأيتم، بربّكم، كيف يرتدي فادي كيوان البزّةَ العسكريةَ، ويُغنّي المارشاتِ العسكريةَ على شاشة NBN؟!)

نعم، إنّ الجيش اللبناني يُحْتمل أن يكون قد تعرَّض للتوريط بهدفِ تسهيلِ وقوعِ البلاد في فِتَنٍ داخليةٍ جديدة تُسْهم في نجاح الفوضى الأميركية الخلاّقة (وبخاصّةٍ إذا دُفع حزبُ اللّه إلى المعمعة). لكنّ علينا، إعلاميين وكتّاباً وناشطين وفنّانين وسياسيين، ألاّ نصفِّقَ لتوريطه كي لا نزيدَ في توريطه، بل نعمل جاهدين على إخراجه من هذا المستنقع الذي يكاد يبتلعنا جميعاً، لبنانيين وفلسطينيين.

❖ ❖ ❖

وفي الختام، أَحْسب أنّ علينا أحياناً أن نكون «لبنانيين زيادةً عن اللزوم» إذا كانت طبيعةُ الصدق في الأدب، والرغبةُ في التواصل مع القرّاء (الأطفال بخاصةٍ)، من الأسباب التي تدعونا إلى ذلك، وتحديداً إذا لم يكن في «لبنانيّتنا» أيُّ تعارضٍ مع القواعد وأصولِ النحو. ولكنّي أَحْسب أنّ علينا، في أحيانٍ أخرى، أن نكون «غيرَ لبنانيين» على الإطلاق إذا تعارضتْ هويّتُنا الوطنيةُ مع إنسانيّتنا ومبادئنا الأخلاقية.

إنّ على كلِّ واحدٍ منّا، في لبنان أو خارجه، أن يَحْذَرَ من أن تؤدّي به هويّتُه... إلى الهاوية!

بيروت